

دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الأمن البيئي

والتنمية المحلية المستدامة

**Environmental feasibility studies of the investment projects and their
impact on the achievement of the environmental security and the local
sustainable development**

د. زبير محمد

أستاذ محاضر-أ، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-

managementchlef@gmail.com

ملخص

إن الاهتمام بدراسات الجدوى البيئية للمشروعات التنموية المختلفة أصبح في الوقت الحالي ضرورة حتمية، إلى جانب دراسات الجدوى الاقتصادية التي تستهدف ضمان تحقيق المشروع لأكبر قدر ممكن من المنافع المادية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة توضيح الدور الكبير الذي يلعبه تبني وتطبيق دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية الشاملة، حيث اعتماد الباحث على المنهج الوصفي،

كما تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل أهمها في أن تحقيق التنمية المحلية المستدامة في أي بلد يرتبط في أحد أهم جوانبه على تبني دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، من خلال مساهمتها الكبيرة في ترشيد وضبط الاستخدامات البشرية محليا وتصويب مسارها بيئياً مع مراعاة عدم زيادة العبء البيئي على الموارد الطبيعية على المدى القصير والطويل، وهذا ما ينعكس على جوانب التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية المستدامة.

كلمات مفتاحية: دراسة الجدوى البيئية، الأمن البيئي، التنمية المحلية المستدامة.

تصنيفات JEL: Q13؛ Q22؛ Q01

Abstract

Nowadays, the environmental feasibility study is very crucial when dealing with the various developing projects. However, there is what we call the economic feasibility study, which gives more credit to profits rather than caring about the devastating effects on the environment.

This research work aims at clarifying the role that can play the environmental feasibility study in the achievement of the environmental security as well as the local sustainable development. Besides, the research worker has adopted the descriptive method as a way to deal with this issue, so as to throw the light on the prime importance of the environmental feasibility study to achieve successful investment projects in any country, provided that it respects certain human and environmental standards. Thus, we can guarantee a local sustainable development .

Keywords: Environmental feasibility study, environmental security, local sustainable development.

JEL Classification Codes: Q13 ; Q22 ; Q01

1. مقدمة

لقد توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة، فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، وتوفير هياكل إدارية تعنى باللامركزية ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع، كما ساهمت المنظمات غير الحكومية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية، من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية، والمحافظة على البيئة وتهيئة المجال المحلي وإسناد برامج التنمية الحكومية، التي تبنتها ونفذتها في المناطق الفقيرة والمعزولة، وباعتمادها على تصورات وطنية وخارجية أحيانا.

فتنمية اقتصاد أي بلد يقوم في أحد أهم جوانبه على المشاريع الاستثمارية، باعتبارها الركيزة الأساسية في البنية الاقتصادية والمحور الرئيسي في المسيرة التنموية، كون الاستثمار هو المقوم الأساسي لنموذج النمو الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد.

فقد أوضحت دراسة الجدوى البيئية للمشروع الاستثماري من أبرز اهتمامات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما لتلك الدراسات من دور فاصل في اتخاذ القرار الاستثماري بقبول أو رفض المشروع الاستثماري، حيث أصبح في وقتنا الحالي دراسات خاصة تدرس اثر البيئة على المشروع واثرا للمشروع على البيئة المحيطة مثل دراسة اقتصاديات العمل واقتصاديات المناطق وغيرها من الدراسات المتعلقة بموضوع البيئة.

وكانت وجهة نظر الاقتصاديين في البداية قائمة على فكرة أن مشروعات حماية البيئة وصيانتها مكلفة للغاية وغير ضرورية، ومن ثم فقد تجاهلوا الاعتبارات البيئية، وركزوا اهتمامهم على الاعتبارات الاقتصادية، ولكن مع تزايد الضغوط على الموارد البيئية وتدهور العديد من هذه الموارد واستنزافها، أدرك الكثير من الاقتصاديين قصر نظرهم، وأيقنوا أن إغفال البعد البيئي يؤثر سلباً على اقتصاديات المشروعات على المدى البعيد، وهو ما دعا إلى مطالبهم بمراعاة الأبعاد البيئية للمشروعات عند وضع خطط التنمية المحلية والوطنية من أجل حماية البيئة من جهة، وضمان نجاح تلك المشروعات واستمرارها من جهة أخرى.

ومن أجل دراسة وتحليل هذا البحث قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية في تحقيق الأمن البيئي

والتنمية المحلية المستدامة؟

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية نوردتها فيما يلي:

- ما المقصود بالأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة؟
- فيما تتمثل أهداف دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية؟
- كيف تساهم دراسة الجدوى البيئية للمشاريع في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة؟

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة توضيح الدور الكبير الذي يلعبه تبني وتطبيق دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية الشاملة. ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة استقراء بعمق علمي ومنهجي لبعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في مجال إدارة المشروعات، والتنمية المحلية المستدامة.
 - محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي تلعبه دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئة كأحد أهم العوامل المساعدة على تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة.
 - الخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن يسترشد بها المستثمرون والجماعات المحلية للمساهمة أكثر في عمليات التنمية المحلية المستدامة.
- وقصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا، وقصد فهم أدق وأفضل لموضوع الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي، والذي يعتبر من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب الظاهرة موضع الدراسة.

2. الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة

سيتم التطرق في الجزء الأول من هذا البحث إلى الجوانب النظرية المتعلقة بكل من مفهوم الأمن البيئي وكذا مفهوم التنمية المحلية المستدامة، باعتبار أن الأمن البيئي ما هو إلا احد أهم جوانب أو أبعاد التنمية المحلية المستدامة.

1.2. الأمن البيئي

كان مفهوم الأمن يكاد يكون قاصرا على الأمن العسكري والاستراتيجي، إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا للتطورات السريعة التي عرفها المجتمع الدولي، التي أصبحت تهدد مصالح دول الجنوب نتيجة الاعتماد المتبادل، والتقدم التكنولوجي، والمنافسة الاقتصادية، والتدفق البشري (الهجرة)، والمادي، والبيئي عبر الحدود (عبر الماء والهواء)، أصبحنا نجد أنفسنا أمام مفاهيم أمنية جديدة كالأمن الغذائي والأمن البيئي (أكحل العيون، 2012، ص 106).

1.1.2 مفهوم الأمن البيئي

تعددت محاولات الباحثين والمختصين بهدف الوصول إلى تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي باعتباره أحد فروع الأمن بمفهومه الشامل، حيث عرفته منظمة الأمم المتحدة على انه

"علاقة مواجهة ما بين استقرار الأنظمة البيئية والنشاط الإنساني وخاصة في قضايا تغير المناخ، اقتلاع الغابات، التصحر" (نيللي، 2010، ص 31).

فالأمن البيئي يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وحماية المواطن من المخاطر، وهو ما يعني حماية الإطار الذي يعيش فيه وهو البيئة ومواردها من خلال عدم إفسادها، إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية البيئية وصولاً إلى الأمن البيئي المطلوب، وعليه فإن الوعي بالمشكلات البيئية وتأثيرها على البيئة ومواردها من خلال إدراك لطبيعة البيئة ومكوناتها والتفاعلات فيما بينهم أمر مطلوب لتحقيق وعي بيئي يؤدي إلى تغير السلوك تجاه البيئة، وذلك بتحقيق أمن اقتصادي واجتماعي، حيث يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة، وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي (قاسم، 2010، ص 24-25).

كما تم تعريفه على أنه "المحافظة على النظام البيئي العام، ومنع أي أخطار تهدد عناصر البيئة (المياه بما فيها البحر الإقليمي، والهواء بما فيه طبقات الجو العليا، والتربة سواء ما على الأرض أو ما في باطن الأرض) أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي" (السوقي، 2009، ص 53).

كما يعد الأمن البيئي الشامل المحصلة النهائية والمتطلب الأساسي لتحقيق الأمن البيئي، حيث يهتم بتطوير ودراسة التربية والوعي البيئي والصحي والعادات الاجتماعية والسلوك الإنساني بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالحفاظ على البيئة ويشترك في تطبيق ذلك رجل الأمن والمواطن (بن الصادق، 2006، ص 103).

إن المفهوم الحديث للأمن البيئي الذي شاع استخدامه في العصر الحالي ما هو إلى امتداد للمفهوم الإسلامي للأمن الذي جاء شاملاً من حيث زمانه ومكانه واليات تحقيقه. فالإسلام اهتم بحماية البيئة ونادى بوجود المحافظة عليها من أي ضرر أو أذى يمكن أن يلحق بها من خلال عديد القواعد والأحكام المنظمة لذلك، حيث قال سبحانه وتعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون" (سورة المائدة، 32)، وقوله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في

الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض
مفسدين" (سورة الأعراف، 74)

2.1.2 أهداف الأمن البيئي

يتوقف تحقيق الأمن البيئي على مدى فاعلية الجهود والإجراءات المتبعة من قبل الدولة
ومؤسساتها وأفرادها، وبلورة ذلك من خلال إستراتيجية شاملة للأمن البيئي على المستوى المحلي
والوطني والدولي بغية تذليل كافة الصعاب والعقبات في سبيل تحقيق أهداف الأمن البيئي
المتتمثلة في: (عقيلي، 2011، ص 59)

- الحفاظ على العمليات البيئية والأنظمة الحيوية الأساسية التي تتوقف عليها عملية
التنمية ومن أمثلتها نظافة الهواء، نظافة الماء، المحافظة على العشائر النباتية والحيوانية
ذات الأهمية الخاصة (الأعشاب البحرية، الشعب المرجانية، المستنقعات، الغابات).
- المحافظة على الغطاء الأخضر وتنميته وخصوصا في الأراضي الصحراوية مع التوسع في
التشجير.
- المحافظة على التنوع الحيوي من خلال بنوك الموروثات والمحميات الطبيعية وحدائق
النباتات.
- إيقاف التعدييات على الأراضي الزراعية وتنمية ثروة البحيرات من طيور واسماك.
- المحافظة على المراعي وتنميتها والحد من الرعي الجائر والاحتطاب.
- تنظيم الانجار في الحياة البرية وسن التشريعات التي تنظم عمليات الصيد وكمياته
والأوقات المسموح بالصيد فيها والأدوات التي تستخدم في الصيد.
- تجنب إغراق النفايات في المسطحات المائية أو إلقائها في العراء، وخصوصا النفايات
النوية، والتنفيذ الجاد لمعاهدة خطر التجارب النووية لحماية للبيئة البحرية من التلوث.
- ترشيد استخدام الطاقة الاحفورية (البترو-ل- الفحم- الغاز الطبيعي) وتطوير مصادر
الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية.

3.1.2 متطلبات الأمن البيئي

بغية تحقيق أهداف الأمن البيئي يجب توفر مجموعة من المقومات والمتطلبات الضرورية
واللازمة لذلك، هذه المتطلبات يمكن إيجازها فيما يلي: (بوضياف، 2015، ص 29)

- التثقيف البيئي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بتوعية الطفل عن طريق وضع المناهج والمقررات الخاصة بالتربية البيئية.
 - تقييم الوضع البيئي الذي يشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والصحي والسكاني.
 - تطوير الدراسات المتعلقة بالإدارة والتنمية والاقتصاد والتخطيط البيئي.
 - تشجيع الأبحاث التطبيقية للاستفادة من الموارد البيئية.
 - إعادة النظر في الأنظمة التشريعية البيئية وتطويرها بما يلائم الوضع العالمي الجديد.
 - الاهتمام بالوسائل المختلفة التي تسهم في تحسين البيئة ومنع تدهورها.
 - التأكيد على تطبيق المعايير والمواصفات البيئية.
 - العمل على توفير المعلومات البيئية وتقديم المشورة العلمية.
 - عقد اللقاءات والندوات وتنظيم البرامج البيئية.
- 2.2. التنمية المحلية المستدامة

قبل الإشارة إلى مفهوم وأبعاد وأهداف التنمية المحلية المستدامة وجب علينا أولاً الإشارة إلى مفهوم التنمية المحلية.

1.2.2 مفهوم التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية إلا منذ ستينات القرن الماضي، حيث بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير على المستوى المركزي، الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم، حيث كان قبل ذلك المفكرون الاقتصاديون يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام فقط (Gouttebel, 2003, p 91).

فمفهوم التنمية المحلية يشير إلى أنها عملية تراكمية، والقصد منها إجراء تحسينات على كافة الأصعدة، سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما يبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقاً كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع

الهيئات المركزية، سعياً في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الإقليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محلياً بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قربتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة (خنفري، 2011، ص 20).

فهي ذلك الجهد المشترك بين الجهود المحلية الذاتية من (البلديات، الدوائر، والولايات أو المحافظات) والجهود الحكومية (الوزارات ومختلف الهياكل الحكومية الأخرى) والمشاركة الشعبية فيها عن طريق مجموعة العمليات والمشاريع لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين محلياً، واندماج هذه البرامج أو العمليات في برامج التنمية الشاملة المستدامة لتكون فعالة على دفع عجلة التقدم والنمو على المستوى الوطني (رجراج الزوهير، 2013، ص 37).

2.1.3 مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر" (سعداوي، وسعودي، 2008، ص 02).

وانطلاقاً من مفهوم التنمية المحلية المستدامة التي مفادها استغلال الموارد المحلية المتاحة مع توجيه الاستثمارات باستخدام تقنيات جد متطورة تتكيف مع التنمية وهذا من أجل تعزيز الإمكانات الحاضرة مع المستقبلية في تلبية احتياجات السكان المحليين، والمتفحص لذلك المفهوم يصل إلى بعض الملاحظات العامة مثل: التنمية المحلية المستدامة لا تعني بفتنة دون الأخرى وفي مكان دون آخر، ولكن تقدم النفع لجميع البشر مع امتداد المستقبل البعيد، كما أنها تفي بتلبية مطالب الحاضرين دون المساس بالأجيال القادمة، وهي تتصف بالاستقرار مع الاستمرار والتواصل، مع شمولها لجميع الأبعاد التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

3.2.2 أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتمثل الأبعاد التي تشكل منها التنمية المحلية المستدامة فيما يلي:

- البعد الاقتصادي

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية حيث يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، كما يتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف باعتباره شريكا في التنمية المحلية المستدامة (لرقت، 2008، ص 08).

- البعد الاجتماعي

يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع في عملية صنع القرار.

- البعد البيئي

تنادي مبادئ التنمية المحلية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وهذا من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية.

- البعد التكنولوجي

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى استعمال تكنولوجيا نظيفة في المرافق الصناعية المحلية، وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، وذلك بالاعتماد على

التكنولوجيات المحسنة وفرض نصوص قانونية، والقيام بالحملات التوعوية للحد من انبعاث الغازات.

4.2.2 أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن أن نوجز أهمها في: (سعداوي، وسعودي، 2008، ص 12)

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.
- إعلان الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة؛
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أو مصادر مياه معرضة للنضوب أو التلوث، أو نموا عمرانيا عشوائيا.

3. دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية

لقد أصبحت دراسة الجدوى البيئية في وقتنا الحالي أحد أهم جوانب ومكونات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، خاصة بعد وعي الدول ومؤسساتها بالآثار التي يمكن أن تخلفها المشاريع الاستثمارية على البيئة.

1.3 مفهوم دراسة الجدوى البيئية

تعرف دراسة الجدوى البيئية بأنها الدراسة التي توضح درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة عبر مراعاة قدرتها الاستيعابية أو طاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية من دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، على المدين القصير والبعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي تعد دراسات الجدوى البيئية

إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها. (السعون، دراسة الجدوى البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، www.akhbar-alkhaleej.com/13451/article/2916.html).

كما تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على إثر المشروع على البيئة سواء كان هذا الأثر ايجابيا أو سلبيا، وذلك بهدف تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية، كما قد يتطلب الأمر محاولة التعرف على أثر البيئة في المشروع بجوانبه السلبية والايجابية وذلك من خلال منظور أن المشروع نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة (نوري، وعزمي، 2009، ص ص 39-40).

كما تشير إلى "درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي" (عبد المقصود، 2000، ص 52).

وبالتالي يمكننا القول إن المشروع له جدوى بيئية في حالة ما إذا كان له أثر ايجابي على البيئة أو لا يلحق بها أي ضرر، وليس له جدوى في حالة ما أثر سلبيا على البيئة ومكوناتها من خلال إلحاق الضرر بها سواء من خلال تلويث الهواء أو الماء أو التربة... الخ، وهنا نكون أمام ثلاث احتمالات هي: (نوري، وعزمي، 2009، ص 47)

- احتمال وجود أثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها بتركيب معدات خاصة تضيف تكاليف كبيرة على المشروع وبالتالي ستؤثر في التدفقات النقدية الخارجة.
 - احتمال وجود أثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع أو عن طريق نقل المشروع لمواقع آخر لا يحدث هذا الضرر.
 - احتمال وجود أثار ضارة بالبيئة لا يمكن معالجتها وحماية البيئة منها وفي هذه الحالة يفضل رفض المشروع وعدم إقامته لعدم جدواه من الناحية البيئية.
- فهي تمثل بذلك عملية التقييم التي يقوم بها المستثمر للآثار البيئية المحتملة للمشروع سواء كانت ايجابية أو سلبية، مثل الرفاهية التي يحققها المشروع لأفراد المجتمع، والآثار البيئية للمشروع على الصحة العامة، والمحافظة وحماية الأنظمة البيئية، حيث يتم من خلال هذه الدراسة تقديم مقترحات وطرق للتقليل من الأضرار التي يمكن أن يسببها المشروع للبيئة.

2.2 أهداف دراسة الجدوى البيئية

يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة الجدوى البيئية للمشاريع في التعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤ بها، وتحديد أثارها وتحديد الفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري محل الدراسة. ويمكن تحديد أهداف أكثر تفصيلاً وتحديدًا على النحو التالي: (اوسرسر، وبن حاج الجيلالي، 2009، ص 339)

- تشجيع إجراء تحقيق شامل عن البيئة والأضرار المحتملة ، وتحديد الإجراءات الوقائية والتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.
- تحديد مجمل المؤثرات البيئية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية على المشروع.
- إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.
- تفادي الغرامات المالية والعقوبات المختلفة للمخلفات البيئية، والتي قد تصل إلى إغلاق المنشأة أو الحبس وغيرها من العقوبات التي تعيق النشاط الاقتصادي.

3.3 خطوات إعداد دراسة الجدوى البيئية

تمر عملية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع بالعديد من المراحل أو الخطوات التي تبدأ بتحديد الآثار وتنتهي بتقديم التوصيات، هذه الخطوات يمكن أن نوجزها فيما يلي

1.3.3 تحديد الآثار

خلال تحديد العوائق التي تعترض تنفيذ المشروع وإنشاءه، تحديد كافة الخيارات المتاحة لتحقيق أهدافه، تقرير متطلبات تقييم الأثر البيئي وبياناته ونطاقه ، جمع البيانات الأساسية عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسات والمشاريع الإنمائية التي يحتمل أن تتعارض مع المشروع ، تحليل المشروع الاستثماري بغية تحديد الطلب على الموارد وأثارها البيئية

2.3.3 التنبؤ بالآثار البيئية

أي التنبؤ بحجم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع الاستثماري المقترح.

3.3.3 تقييم الآثار

في هذه الخطوة يتم تقييم الآثار المتوقعة ونطاقها واستمرارها والآثار الاقتصادية وتحديد التكاليف والمنافع المتعلقة بالموارد التي ترتبط بآثار المشروع على البيئية وبالتالي دمج هذه التكاليف والمنافع في التقييم الاقتصادي للمشروع بقدر أهمية قرار الاستثمار.

4.3.3 التقرير والتوصيات

يمثل إعداد التقرير النهائي للآثار البيئي ضرورة ملحة وذلك من أجل الحصول على الموافقة من الجهات المختصة ويتضمن التقرير النهائي للآثار البيئي: نتائج تقييم الأثر البيئي ومصادر البيانات ومستويات الثقة والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمتطلبات والمخاطر المحتملة، وكذا توصيف الإجراءات الأساسية للتقليل من الآثار البيئية الضارة وكيفية التحكم بها وتبرير أية إجراءات ضرورية أو موصى اتخاذها سواء كان ذلك أثناء دراسة الجدوى أو في مرحلة التنفيذ أو التشغيل.

4.3. تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية

يرتبط مجال تقييم الأثر البيئي للمشاريع بمحاولة دراسة طبيعة التأثير المتوقع للمشروع على مكونات البيئة الفيزيائية، الإحيائية، الاقتصادية والاجتماعية. والجدول التالي يبين أهم المواضيع التي يجب دراستها لتقييم التأثيرات البيئية:

الجدول 1: تقييم الآثار البيئية للمشاريع الاستثمارية

البيئة الفيزيائية	البيئة الأحيائية	البيئة الاجتماعية والاقتصادية
تأثير على مصادر المياه السطحية والجوفية ونوعيتها	التأثير على التنوع الحيوي	التأثير على البنية المجتمعية وتركيبية السكان
إدارة والتخلص من مياه الصرف الصحي والمخلفات السائلة والصلبة	التأثير على النباتات والحيوانات والطيور	التأثير على عمالة المجتمع وعلى السلامة والصحة العامة
التأثير على نوعية الهواء وكذا نوعية وبناء التربة واستخداماتها	التأثير على المحميات الطبيعية وكذا المناطق عالية الحساسية	التأثير على خدمات البنية التحتية والطرق واستملاك الأراضي
لتأثيرات على نوعية الهواء	التأثير على الحيوانات المهددة بالانقراض	التأثير على الموارد التراثية والآثار

المصدر: بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

<http://www.eiay.org/TrainingCourses/CourseDetails?courseID=3>

4. مساهمة دراسة الجدوى البيئية في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة

أصبح موضوع تقييم الآثار البيئية من المواضيع التي تتناول آثار النشاطات التنموية المختلفة، وهي أحد وسائل التنمية المهمة، حيث أعتبر تحليل أو تقدير الآثار البيئية اقتصادياً من عناصر التخطيط للتنمية لأن التكاليف المرتبطة بالنمو الاقتصادي أصبحت أكبر من المنافع، ومن هذه التكاليف تلوث البيئة واستنزاف الموارد وغيرها، بذلك أصبحت الدول الصناعية تطبق وتوصي الدول النامية بتطبيق تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية وتحذرها من تكرار المشكلات والأخطاء التي وقعت فيها هذه الدول، كما أصبح هذا الفرع من الاقتصاد يحظى باهتمام متزايد من المنظمات الدولية في الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى التي توصي بدراسة وتقييم الآثار البيئية والاقتصادية في مشاريع التنمية خاصة في دول العالم الثالث وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وترتبط دراسة الجدوى البيئية بدرجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة من خلال مراعاة القدرة أو الطاقة القصوى لإمكانات وموارد البيئة على تحمل مختلف العناصر البشرية التي تسعى لاستغلال هذه الموارد دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، سواء على المدى القصير أو البعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما تتحقق دراسة الجدوى البيئية من خلال ضبط الاستخدامات البشرية وتصويب مسارها بيئياً من خلال مراعاة عدم زيادة العبء البيئي على الموارد الطبيعية أو استنزافها وتدهورها عن الحد المسموح، مع إيلاء مشروعات حماية البيئة وصيانتها في خطط التنمية أهمية خاصة، لا تقل عن المشروعات التنموية المقترحة، مما يساهم بشكل كبير على حماية والمحافظة على البيئة.

وإذا كانت التنمية المستدامة ضرورة ملحة لرفاهية الأفراد، فإن ذلك لن يأتي إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة، ويمكن تحقيق ذلك بإدخال المعايير البيئية من خلال تنفيذ دراسات التقييم البيئي لدفع عجلة التنمية وتحقيق استغلال متوازن لعناصر البيئة، بحيث لا تتجاوز المشروعات قدرات وطاقة تحمل النظام البيئي (اوسرير، وبن حاج الجيلالي، 2009، ص 347).

فتقييم المنافع البيئية للمشروعات الرشيدة بيئياً يجعل الاستثمارات في هذا المجال أكثر جاذبية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات البيئية في هذا المجال كالدراسات التي أشرف عليها البنك الدولي، والتي أوضحت وجود علاقة وطيدة تجمع بين دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية والأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة، ويمكن توضيح أكثر هذه العلاقة من خلال كون دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية تعمل على: (عقيلي، 2011، ص 63)

- حفظ التوازن بين البيئة بمختلف عناصرها ومشروعات التنمية لتحقيق المصلحة المتبادلة بينهما.
- تحقيق القدر المطلوب من المتابعة والرقابة البيئية المستمرة للمشروعات التنموية بما يكفل التزامها بالمتطلبات البيئية التي تحقق لها النجاح والاستمرارية.
- المساعدة على عملية صناعة واتخاذ القرارات بتوضيح الرؤى الآنية والمستقبلية للمردودات البيئية الايجابية والسلبية، ليسهل اتخاذ الإجراءات الملائمة واقتراح الحلول والبدائل المناسبة للعمل على تفادي الآثار السلبية، وخاصة في مرحلة إعداد خطط المشروعات وأثناء تنفيذها.
- تحقيق الحماية المنشودة للبيئة بمختلف عناصرها لمنع تدهورها واستنزافها، وجعلها قادرة على التجدد لتلبية الحاجات المتزايدة عليها.
- فالهدف الأساسي من عملية دراسة الجدوى البيئية وتقييم الآثار البيئية للمشاريع هو ضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية، والهدف بعيد المدى هو ضمان تنمية متواصلة "ايكولوجية، اقتصادية واجتماعية"، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي نوجزها في: (اوسرسر، وبن حاج الجيلالي، 2009، ص 346)
- تحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة بمشاريع التنمية بما يؤمن مسيرة هذه المشاريع ويحول دون انحرافها عن الخط البيئي.
- الارتقاء بالتوعية البيئية العلمية بأهمية الحفاظ على البيئة.
- تحسين عملية اتخاذ القرار وضمان أن بدائل المشروع الجاري دراسته سليمة وقابلة للاستمرار بيئياً.

- إدراك كافة العواقب البيئية في أوائل مراحل دورة المشروع.
- تحديد أساليب تحسين المشروعات بيئياً، عن طريق منع أثارها السلبية أو تقليلها أو التعويض عنها.

ولا شك أنه من الأنسب ألا يتم النظر إلى كل من دراسة الجدوى البيئية ودراسة الجدوى الاقتصادية باعتبارهما نقيضان، وإنما يجب اعتبارهما وجهان لعملية واحدة هي التنمية المحلية المستدامة، أو التنمية المدعومة بيئياً، لا بل أن الكثير من الباحثين ذهب إلى ابعده من ذلك، حينما أكدوا أن الجدوى البيئية يجب أن تكون لها الأولوية على الجدوى الاقتصادية في أي تخطيط تنموي ناجح. كما يمكن توضيح مساهمة دراسة الجدوى في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية من خلال إبراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي: (العتيبي، والحواري، 2007، ص 114-115)

- تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية بما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة الداعمة للقطاع الخاص على تنفيذ هذه الفرص.
- إن عملية القيام بتنفيذ بعض الفرص دون القيام بدراسة الجدوى اقتصادياً يؤدي إلى إهلاك وضياع بعض الموارد الاقتصادية. فقبول تنفيذ فرص استثمارية جديدة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة بدون القيام بدراسات مستفيضة للجدوى سوف يترتب عليه سوء استخدام بعض الموارد الاقتصادية بدون مبرر والتي قد تؤدي في النهاية إلى ظهور العديد من نقاط الاختناق في النشاط الاقتصادي والتضحية ببعض الفرص الاستثمارية الأخرى والتي لو تم استغلالها واستخدامها بعد دراسة كافية وناجحة لكانت النتائج عكس ما هو حاصل، لكانت أكثر كفاءة وفعالية واكل تكلفة من وجهة النظر القومية.
- إن دراسة الجدوى هي وسيلة عملية تساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين وبقدر يتناسب مع قدراتهم المالية وفي ظل مستوى اقل من المخاطرة.

- إن دراسة الجدوى هي وسيلة لإقناع مصادر وهيئات التمويل المختلفة بتقديم الدعم المالي المناسب وبالشروط المناسبة، هذا بالإضافة إلى أن معظم البنوك ومراكز التمويل إن لم يكن جميعها ترفض تقديم أي نوع من المساعدات المالية للمشروعات دون تقديم هذه المشروعات برنامج لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم.
- إن دراسة الجدوى هي وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وذلك وفق معايير اقتصادية مالية قائمة على قرارات عقلانية رشيدة.
- إن دراسة جدوى المشروعات هي وسيلة عملية تساعد الجهة متخذة القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة وبما يضمن تعظيم هدف المستثمر.
- إن دراسة جدوى المشروعات هي وسيلة علمية وعملية تساعد الجهة متخذة القرار على تعديل وتصويب خطط الإنتاج والتشغيل وذلك حسب التغيرات والظروف المحيطة.

5. خاتمة

إن التنمية المحلية المستدامة ما هي إلا عملية ومنهج ومدخل يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والنمو، وذلك من خلال جملة من الأهداف سواء كانت الأهداف معنوية أو مادية مالية وفنية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي وهذا من خلال مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية والبيئية.

فالواقع الأليم للبيئة التي أصبحنا نعيش في أحضانها، والتي عرفت تدهور كبير لغطائها النباتي وانخفاض رهيب للثروة الحيوانية والسمكية، واستنزاف لخيراتها الطبيعية والباطنية، يعود في احد أهم أسبابها إلى التوجه الكبير للعديد من المنظمات والهيئات والأطراف نحو المشاريع المربحة من جهة، وحتى المشاريع غير المجدية لاعتبارات سياسية معينة من جهة أخرى، دون الاهتمام بآثارها وانعكاساتها السلبية التي يمكن أن تخلفها هذا المشاريع على الجوانب البيئية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها، ومن أمثلة ذلك مشاريع البناء والتعمير، والمشاريع متعلقة بالصناعات التحويلية، والمشاريع متعلقة بالصناعات الاستخراجية، والمشاريع الفلاحية... الخ.

- وبناءً على ما تقدم من نتائج وملاحظات سنحاول فيما يلي تقديم بعض التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالواقع الوطني حول هذا الموضوع، والتي يمكن حصرها في:
- إلزام جميع المشاريع الاستثمارية سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وخاصة العمومية منها بضرورة القيام بدراسة جدوى دقيقة وموضوعية، تجنباً للأثار البيئية المحتملة، ولهدر وإسراف المال العام في مشاريع غير مجدية يمكن استغلالها في مشاريع أخرى أكثر فائدة.
 - ترسيخ فكر وفلسفة دراسة الجدوى في نفوس المستثمرين والمقاولين والمسؤولين لتصبح عنصراً مهماً من العناصر المكونة لثقافتهم المهنية.
 - المساهمة أكثر في مجال التوعية بضرورة وأهمية إجراء دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية لأي مشروع، من خلال إجراء ملتقيات وندوات وطنية ودولية لذلك.
 - إنشاء هيئات وطنية ومحلية (مكاتب دراسات) مختصة في حصر ودراسة مختلف أنواع المخاطر، بحيث تكون قادرة على توفير تقديرات كمية لها وذلك بهدف تقديمها عند الطلب للمستثمرين المحليين والأجانب، الذين عادة ما يرفضون أو يترددون في التوجه إلى سوق الاستثمار الوطني بسبب غياب دراسات ذات مصداقية في هذا المجال.
 - ضرورة إحداث تغييرات أساسية في منهج دراسة جدوى المشاريع الاقتصادية، يكون التقدير الكمي للمخاطر البيئية عنصراً أساسياً فيها، بحيث يعتمد قرار الاستثمار فيها على الموازنة بين المخاطرة والعائد المتوقع، وذلك من خلال تكوين الأفراد المكلفين بها على الطرق والأساليب الحديثة.
 - الاستفادة من الدراسات السابقة في تحليل الجدوى البيئية لمشروعات تنموية مشابهة، مع الأخذ في الاعتبار ظروف البيئة المحلية، ووضع مجموعة من البدائل المقترحة وتوضيح العائدات البيئية لكل بديل، واختيار أقل البدائل تأثيراً على البيئة والسكان والتنمية.
 - إشراك المواطنين المحليين والأخذ بأرائهم من أجل المساعدة في تشخيص القضايا والمشاريع وتقييم جدواها بيئياً واجتماعياً واقتصادياً خاصة الصغيرة منها، حتى تدفعهم لتحمل المسؤولية في صون البيئة والمشروعات الإنمائية معاً، لأنها تزيد من وعيم البيئي وتشعرهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.

6. قائمة المراجع

- أكحل العيون أنيسة، الأمن على اختلاف أبعاده، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2012.
- السعون اسعد حمود، دراسات الجدوى البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، شوهده من الموقع الالكتروني بتاريخ 2017/09/28: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/13451/article/2916.html>
- السوقي عطية طارق ابراهيم، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- العتيبي ضرار، والحواري نضال، إدارة المشروعات الإنمائية: دراسة وتقرير الجدوى، دار اليازوري، عمان، 2007.
- اوسرير منور، وبن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعللي، العدد السابع، 2009.
- بن الصادق عبد الوهاب رجب هاشم، الأمن البيئي، النشر العلمي ومطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2006.
- بوضياف مليكة، الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015.
- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية بالجزائر - واقع وأفاق-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
- رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر - واقع وأفاق-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

- سعداوي موسى وسعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3-4 مارس 2008.
- عبد المقصود زين الدين ، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000.
- عقبلي حسن بن غشوم طيب ، متطلبات الأمن البيئي ودورها في استدامة السياحة البيئية بمنطقة جازان، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2010.
- لرقت فريدة، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق) ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريج، يومي 14-15 افريل 2008.
- نوري شقير موسى، وعزمي أسامة سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009.
- نيللي كمال محمد حسين الأمير، الأمن البيئي في السياسات الدولية: دراسة مقارنة للسياستين اليابانية والأمريكية (1997-2007)، أطروحة دكتوراه في الفلسفة السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.
- **Gouttebel Yves Jean, Stratégie de développement territorial, Ed Economica, Paris, 2003.**
- **Norbert Gvedj, finance d'entreprise: les règles du jeu, les éditions d'organisations, Paris, 1997.**